

أثر استخدام الأساليب الحديثة في التدقيق الداخلي والخارجي لمكافحة الفساد المالي والإداري لدى القطاع الخاص في مدينة أربيل

د. ناهد رزق

الباحثة دنيا راسم علي

الجامعة الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا / كلية ادارة الاعمال قسم محاسبة

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحديد دور الأساليب الحديثة في التدقيق الداخلي والخارجي بأبعادها (كفاءة الأداء، برامج التدقيق، تدقيق المدخلات الداخلية، تدقيق المدخلات الخارجية) في مكافحة الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الخاصة في مدينة أربيل.

اعتمد الباحث في الدراسة المنهج الوصفي- التحليلي في شرح الأساليب الحديثة التي تساعد المدقق الداخلي والخارجي في مكافحة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات القطاع الخاص، وتم تصميم استبيان يستهدف عدد من المراقبين العاملين في مجال الحسابات المالية، لدراسة مدى تأثير الأساليب الحديثة بالنسبة للمدقق الداخلي والخارجي في مكافحة الفساد الإداري والمالي، وتم توزيع استقصاء إلكتروني (نموذج جوجل) على العينة المدروسة، لجمع البيانات اللازمة لإتمام الدراسة، وقت تم الحصول على ٢٠٧ إجابة، بينهم ٢٠٠ إجابة جيدة ويمكن قبولها.

توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن الشركات تهتم بذوي الكفاءات والقدرات، وأن أعمال التدقيق تتم وفق برامج معيارية صحيحة وعلى جميع المدخلات الداخلية والخارجية، كما أنها تعمل على كشف الفساد المالي والإداري، ويعمل كذلك المدققين على كشف التجاوزات وكافة أنواع الفساد، وأوصت الدراسة على أهمية استقطاب المدققين الداخليين والخارجيين ذوي الخبرة والكفاءة وضرورة تدريب المدققين والعمل على رفع مستوى أدائهم وكذلك متابعة عمل المدققين والتأكد من أن عملهم بعيد عن أي تحيز، بالإضافة إلى أهمية سن تشريعات وقوانين صارمة في المؤسسة لمعاقبة أي وجه من أوجه الفساد.

الكلمات الرئيسية: الأساليب الحديثة في التدقيق الداخلي، الأساليب الحديثة في التدقيق الخارجي، مكافحة الفساد المالي والإداري، القطاع الخاص في مدينة أربيل.

مقدمة

يعد الفساد (الإداري، المالي) ذو آثار سلبية كبيرة على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في أي دولة أو جهة حكومية كانت أم خاصة، يؤدي لتراجع مستوى الأداء في أي منظمة عمل وعدم تحقيق الأهداف المرجوة التي تطمح المؤسسة لتحقيقها، لذلك لابد من توفر جهات رقابية تعمل على مواجهة الفساد (الإداري، المالي) وذلك من خلال حزمة من القرارات التشريعية المتعلقة بالتنظيم الإداري والمالي والتي تقوم بفرض عقوبات على أي تسبب في المجال الإداري والمالي بالإضافة لوضع خطط موضوعية لمنع أي تهديدات تسمح بالفساد المالي او الاداري في أي منظمة كانت، ومن أكثر الأدوات المساعدة للجهات الرقابية هو إيجاد فرص للتعاون والتنسيق بين التدقيق الداخلي والخارجي لأي منظمة وخاصة في القطاع الخاص الذي يساهم في الحد من الفساد الإداري والمالي ويقوم بضبط أي محاولة للفساد، من خلال تحقيق

تكامل ما بين التدقيق الداخلي وبين التدقيق الخارجي واعتماد الأساليب الحديثة التي يتم اعتمادها في الجهات الحكومية والمؤسسات الخاصة حول العالم.

و من خلال ممارسة التدقيق يعمل المدقق الداخلي والخارجي باستخدام أدوات ومهاراته في كشف ومنع أي محاولة للفساد، من خلال تحليل طريقة سير العمل ضمن المنظمة ومعرفة وظيفة كل عنصر من عناصر المنظمة بدقة لتحديد المجهود الذي يقوم به، بالإضافة إلى مراقبة مدى تحليل المشاكل والمعوقات التي تواجهها المؤسسات لأجل تحقيق أهداف المنظمة ، حيث يقوم المدقق الداخلي والخارجي باستخدام الأساليب الرقابية الحديثة بوضع خطط واستراتيجيات لمنع ومواجهة الفساد (الإداري والمالي) وخاصة في القطاع الخاص، حيث تقوم الدراسة بتحديد اساليب حديثة التي يعتمد عليها المدقق الداخلي والخارجي في مواجهة الفساد سواء كان اداري او مالي في القطاع الخاص في مدينة أربيل.

اهداف البحث

تم تحديد مجموعة من الأهداف للدراسة وهي كالتالي:

١. تحديد دور كفاءة الأداء في التدقيق الداخلي والخارجي في مكافحة الفساد (الإداري والمالي) في مؤسسات القطاع الخاص في أربيل.
٢. توضيح دور برامج التدقيق كأحد الأساليب الحديثة للمدقق الداخلي والخارجي لمكافحة الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الخاصة في أربيل.
٣. تحديد دور تدقيق المدخلات الداخلية كأحد الأساليب الحديثة للمدقق الداخلي والخارجي في مكافحة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات القطاع الخاص في أربيل.
٤. تحديد دور تدقيق المدخلات الخارجية كأحد الأساليب الحديثة للمدقق الداخلي والخارجي في مكافحة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات القطاع الخاص في أربيل.

مراجعة الأدبيات

الدراسة الاولى: (Endaya, ٢٠١٤)		
اسم الباحث	Khaled Ali Endaya	
العنوان	التنسيق والتعاون بين مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين	
المتغير المستقل	التعاون بين المدقق الداخلي والخارجي	
المتغير التابع	الحسابات المالية	
هدف الدراسة	توضيح التنسيق والتعاون الفعالان بين مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين إلى الشرح الفوائد لهم وكذلك للعملاء الذين يخدمونهم من خلال زيادة كفاءة وفعالية مراجعة الحسابات ويخفض رسوم مراجعة الحسابات.	
التطبيق الدراسة	تم الاعتماد على المنهج الوصفي في شرح أهمية التعاون والتنسيق بين المدقق الداخلي والخارجي وشرح وسائل التنسيق والأدوات التي يعتمدونها.	
نتائج الدراسة	تم التوصل إلى أنه لمراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين بعض الأهداف المشتركة، فإن التنسيق والتعاون الفعالين فيما بينهم يمكن أن يكون مفيداً. وهذا يساعدهم على تحقيق أهدافهم وتقديم خدمة أفضل لعملاء مراجعة الحسابات. وفي الواقع، توصي الهيئات المهنية مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين بتحسين مستوى التنسيق والتعاون فيما بينهما.	
طريقة النشر	Research Journal of Finance and Accounting, Vol.٥, No.٩, ٢٠١٤.	

الدراسة الثانية: (Kassem and Andrew, ٢٠١٦)	
اسم الباحث	Rasha Kassem and Andrew W. Higson
العنوان	مدققو الحسابات الخارجيون وفساد الشركات: الآثار المترتبة على منظمي المدققين الخارجيين.
المتغير المستقل	مدققي الحسابات الخارجية
المتغير التابع	فساد الشركات
هدف الدراسة	الغرض من هذه الدراسة هو دراسة مسؤولية مراجعي الحسابات الخارجيين فيما يتعلق بفساد الشركات وتسلط الضوء على الآثار المترتبة على ذلك بالنسبة لمنظمي المراجعة الخارجيين للحسابات.
التطبيق وأدوات الدراسة	تم الاعتماد على المراجعات الأدبية السابقة التي تناولت موضوع البحث.
نتائج الدراسة	عملت الدراسة إلى توضيح دور مراجعي الحسابات الخارجيين فيما يتعلق بفساد الشركات، وبيان أثر الفساد على البيانات المالية ومهنة مراجعة الحسابات، وتقديم توصيات إلى مراجعي الحسابات الخارجيين، ومنظمي مراجعة الحسابات، والباحثين بشأن كيفية مكافحة الفساد.
طريقة النشر	P1-P1٠: (١) ١٠ (٢٠١٦) Current Issues in Auditing

الدراسة الثالثة: (Hooda, Bawa & Rana, ٢٠١٨)	
اسم الباحث	Nishtha Hooda, Seema Bawa, and Prashant Singh Rana
العنوان	التصنيف الاحتمالي للشركات: دراسة حالة لمدقق خارجي
المتغير المستقل	المدقق الخارجي
المتغير التابع	احتمال الشركات
هدف الدراسة	هدفت هذه الدراسة إلى دراسة حالة لزيارة شركة تدقيق خارجية لاستكشاف فائدة خوارزميات التعلم الآلي التي تحسن جودة عمل التدقيق.
التطبيق وأدوات الدراسة	تم دراسة حالة شركة المراقب المالي والمراجع العام للحسابات (CAG) في الهند هو هيئة استشارية مستقلة للهند، من خلال استهداف المراقبين في جميع مكاتبها، هناك إجمالي ٧٧٧ شركة من ٤٦ مدينة مختلفة في الهند أدرجها مراجعو الحسابات لاستهداف أعمال التدقيق الميدانية.
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى اقتراح إطار كامل لدعم العمل الميداني لمراجعة الحسابات لمساعدة مراجع الحسابات على تحديد عدد الأعمال الميدانية المطلوبة لشركة معينة وتخطي الشركات الزائرة منخفضة المخاطر.
طريقة النشر	APPLIED ARTIFICIAL INTELLIGENCE ٢٠١٨, VOL. ٣٢, NO. ١, ٤٨-٦٤

الدراسة الرابعة: (٢٠٢٠، Abbas, Kareem and Abd)	
اسم الباحث	Fadil Hussein Abbas and Akeel Dakheel Kareem and Waad Hadi Abd.
العنوان	الامتثال لمدققي الحسابات ودورها في الحد من مظاهر الفساد الإداري والمالي للمؤسسات الحكومية (البحوث التطبيقية في المكتب الاتحادي للإشراف المالي)
المتغير المستقل	مدققي الحسابات
المتغير التابع	الفساد الإداري والمالي للمؤسسات الحكومية
هدف الدراسة	يهدف إلى إعطاء إطار مفاهيمي لمراجعة الامتثال وآلية لمكافحة الفساد الإداري والمالي. وإذ يشرح أهم الملاحظات والتحفظات الواردة في تقارير مراجعة حسابات الامتثال، دورها في مكافحة الفساد الإداري والمالي.
التطبيق وأدوات الدراسة	تم الاعتماد على النهج الاستنتاجي، لغرض التحول من العام في موضوع البحث إلى الخاص من خلال معرفة ما هو مراجعة الامتثال بشكل عام في الإطار النظري، والانتقال إلى النهج العلمي التطبيقي لعينة البحث، عن طريق تعميم توصيات لتطبيق مبادئ وعناصر مراجعة الامتثال لعينة من البحوث، بشأن استخدامها في جميع المؤسسات الحكومية العراقية.
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة للعديد من النتائج منها عدم وجود تقرير مستقل عن مراجعة الامتثال لمكافحة الفساد الإداري والمالي في المكتب الاتحادي للإشراف المالي يتضمن الصلة بين اختبارات المراجعة والاتفاقات والقوانين والتعليمات.
طريقة النشر	Pala Rach Journal of Archaeology of Egypt, ١٧(٧), ٢٠٢٠.

الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

يمكن القول بأن الفرق بين هذه الدراسة والدراسات السابقة بأن دراستنا هذه ستتناول الأساليب الحديثة التي يستند عليها المدقق الداخلي والخارجي في كشف الفساد المالي والإداري سواء كانت بالاعتماد على تقنيات أو استراتيجيات أو خطط أو نصائح سيتم توضيحها من خلال الدراسة.

الفوائد من الدراسات السابقة :

١. يمكن الاعتماد على الدراسات السابقة كمرجع للبحث عن متغيرات الدراسة الحالية.

٢. الاستفادة من الدراسة العملية وكيفية تحليل الفرضيات والنواتج التي تم استنتاجها.

المواد والمنهجية

التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

١. التدقيق الداخلي: يعرف معهد المدققين الداخليين التدقيق الداخلي بأنه نشاط استشاري مستقل وموضوعي يهدف إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات المنظمة (شيراز، ٢٠٢٢، ٨).

٢. التدقيق الخارجي: يتم تعريف التدقيق الخارجي وفقاً لتعريف جمعية المحاسبة الأمريكية على أنه عملية ممنهجة بغرض الحصول على أدلة تتعلق بالعناصر الإرشادية للأحداث الاقتصادية وتقديم مثل هذه الأدلة بطريقة موضوعية لضمان مدى استيفاء هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ومن ثم يتم إخطار النتائج لجميع الأطراف المعنية (مالطي، ٢٠٢٠، ٦٢).

الأساليب الحديثة المتبعة في مكافحة الفساد المالي والإداري

اهم الخطوات والسياسات والإجراءات التي يمكن من خلالها الحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسات، يمكن ان تتصف بمجموعة عامة من النقاط ادناه:

١. وضع العقوبات القاسية لمرتكبي الفساد بأشكاله حتى يكون هنالك رادع امام باقي المفسدين.
٢. تخفيض عدد القوانين والتعليمات وتبسيط كافة الإجراءات في الوحدات الإدارية والمالية ليتسنى لهذه الأقسام العمل ضمن بيئة مريحة للعمل مع مراعاة عدم تخفيض من القوانين الصارمة ضد الأمور المالية والمحاسبية.
٣. اللجوء الى الشفافية في كل التعاملات التي يتعامل بها مع الجمهور حتى لا يكون هنالك مجال للرشوة.
٤. اعطاء الدور الأكبر للمؤسسات التدقيقية في مكافحة الفساد المالي والإداري .
٥. تحسين مستوى الأجور والدخول خاصة للفئات التي تتعامل مع الجمهور من الموظفين العموميين
٦. تفصيل قواعد الديمقراطية والابتعاد عن اسلوب الحكم المطلق

منهجية البحث

مشكلة البحث

ان مؤسسات القطاع الخاص لابد لها من الاعتماد على خطط رقابية محكمة لمكافحة أشكال الفساد الإداري والمالي والعمل على تقليص النتائج غير الجيدة التي تنتج عن حالات الفساد (الإداري والمالي)، وذلك من خلال تحقيق تعاون متكافئ بين عمل المدقق الداخلي والخارجي من جهة، واختيار اشخاص كفؤين يمثلون التدقيق في الدائرة المالية من جهة أخرى، بالإضافة الى استخدام الأساليب الحديثة للحد من أي ظاهرة للفساد، لذلك يمكن القول بأن مشكلة البحث تتمثل في التساؤلات التالية:

التساؤل الرئيسي:

- ما أثر استخدام الأساليب الحديثة في التدقيق الداخلي والخارجي لمكافحة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات القطاع الخاص في مدينة أربيل؟

التساؤلات الفرعية:

- ما هو دور كفاءة الأداء في التدقيق الداخلي والخارجي لمكافحة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات القطاع الخاص في مدينة أربيل؟
- ما هو دور برامج التدقيق التي يعتمد عليها المدقق الداخلي والخارجي لمكافحة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات القطاع الخاص في مدينة أربيل؟
- ما هو دور تدقيق المدخلات الداخلية التي يعتمد عليها المدقق الداخلي والخارجي لمكافحة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات القطاع الخاص في مدينة أربيل؟
- ما هو دور تدقيق المدخلات الخارجية التي يعتمد عليها المدقق الداخلي والخارجي لمكافحة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات القطاع الخاص في مدينة أربيل؟

أهمية البحث

تتضح أهمية البحث من خلال دراسة استطلاعية تحليلية لعينة من المدققين العاملين في المؤسسات الخاصة في مدينة أربيل، وايضا من اجل التعرف على الأساليب الحديثة في دراستنا هذه والتي يمكن استخدامها من قبل المدققون الداخليون والخارجيون للكشف عن حالات الفساد الإداري والمالي الذي تواجهه مؤسسات القطاع الخاص في أربيل، لذلك من خلال البحث العملي سنتعرف على مدى أهمية استخدام الأساليب

الحديثة في مؤسسات القطاع الخاص لما لها من أهمية في تقليل ظواهر الفساد والحد من اثارها السلبية على المدى القريب.

فرضيات البحث

في ضوء الأسئلة المطروحة في البحث يمكن افتراض الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية على أن استخدام الأساليب الحديثة في التدقيق الداخلي والخارجي في مكافحة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات القطاع الخاص في أربيل.

الفرضيات الفرعية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة الأداء في التدقيق الداخلي والخارجي في مكافحة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات القطاع الخاص في أربيل.

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبرامج التدقيق في التدقيق الداخلي والخارجي في مكافحة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات القطاع الخاص في أربيل.

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتدقيق المدخلات الداخلية دور في التدقيق الداخلي والخارجي في مكافحة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات القطاع الخاص في أربيل.

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتدقيق المدخلات الخارجية دور في مكافحة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات القطاع الخاص في أربيل.

منهج البحث

تم الاستناد الى المنهج (الوصفي التحليلي) في دراستنا هذه لشرح الأساليب الحديثة التي قد تساهم في مساعدة المدقق الداخلي والخارجي في مواجهة الفساد سواء إداريا او ماليا في مؤسسات القطاع الخاص، كذلك تم استخدام المنهج التحليلي في الدراسة العملية، من خلال دراسة استطلاعية باستخدام نموذج استبيان يستهدف عدد من المراقبين العاملين في مجال الحسابات المالية، وذلك لدراسة مدى تأثير الأساليب الحديثة على المدقق الداخلي والخارجي في مواجهة الفساد الإداري والمالي.

مجتمع وعينة البحث:

يعتبر تحديد مجتمع وعينة الدراسة من أهم العناصر التي يجب تحديدها بدقة، لأنها تساهم اختيار العينة التي سيتم اختبارها وبناء على تحليل نتائج مخرجاتها سيتم اختبار الفرضيات والأسئلة والتوصل إلى النتائج المطلوبة، لذلك قام الباحث بتحديد مجتمع وعينة الدراسة بدقة على الشكل الاتي:

- **مجتمع البحث:** يتمثل مجتمع الدراسة بمجموعة من مؤسسات القطاع الخاص في مدينة أربيل.
- **عينة البحث:** تتمثل عينة الدراسة بمجموعة من المراقبين العاملين في مجال الحسابات المالية في مؤسسات القطاع الخاص في مدينة أربيل.

تم اختيار هذه العينة لدراستها لمعرفة ماهية الأساليب التي يتم اتباعها بين المراقبين الداخليين والخارجيين في مؤسسات القطاع الخاص لمحاولة منع أي حالة فساد مالي أو إداري من شأنها أن تؤدي لتدهور الوضع المالي في المؤسسة، وبالتالي فإن تقييم الحالة بنيت على دراسة عمل المراقبين في مجال الحسابات المالية والتي ستساعد الباحث في فهم بيئة العمل في المؤسسات المالية ودور التدقيق الداخلي والخارجي في مواجهة الفساد المالي والإداري.

النتائج والمناقشة

وصف عينة الدراسة

تكونت العينة المدروسة من المراقبين الداخليين والخارجيين العاملين في مجال الحسابات المالية، وقد تم توزيع استقصاء إلكتروني عليهم لجميع البيانات اللازمة لإتمام الدراسة، وقت تم الحصول على ٢٠٧ استمارة، بينهم ٢٠٠ استمارة مقبولة، وتضمنت الاستبانة في القسم الأول منها المعلومات الشخصية للأفراد عينة الدراسة وكانت كما يلي:

١. النوع الاجتماعي:

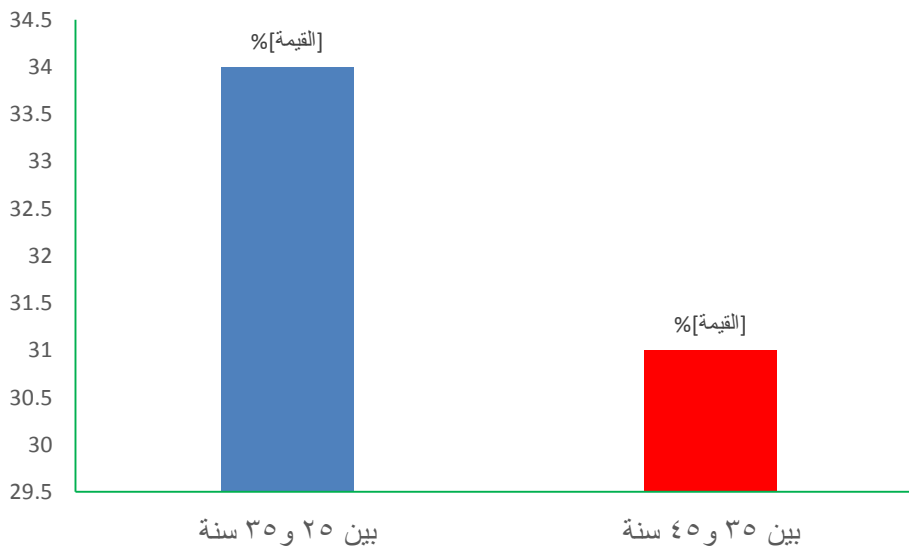
أظهر الجدول (٢) والشكل (٤) أن عينة البحث حسب متغير الجنس توزعت على ٥٦.٠٠% للذكور و ٤٤.٠٠% للإناث

الجدول (٢)

يوضح توزيع عينة البحث حسب متغير النوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي	العدد	%
ذكور	١١٢	٥٦.٠٠
إناث	٨٨	٤٤.٠٠
الكلي	٢٠٠	١٠٠.٠٠

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS



الشكل (٤). يوضح النسب وتوزيعها حسب متغير النوع الاجتماعي

٢. العمر:

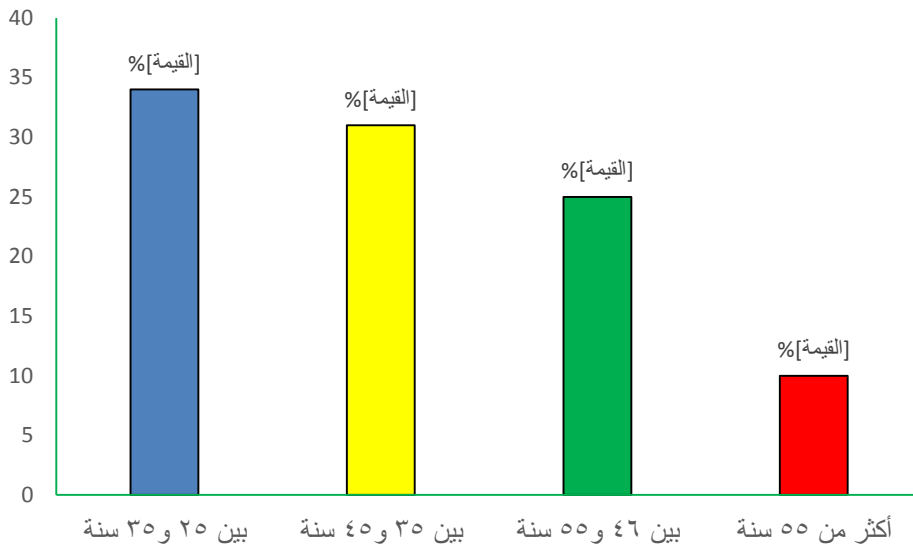
يظهر من الجدول (٣) والشكل (٥) أن أعلى نسبة لعمر الافراد عينة البحث كانت لفئة (٢٥-٣٥) بنسبة ٣٤% تلتها الفئة ٣٥-٤٤ بنسبة ٣١% تلتها الفئة العمرية ٤٦-٥٥ بنسبة ٢٥% وجاءت بالمرتبة الأخير الفئة العمرية الأكبر عمراً (أكبر من ٥٥ سنة) بنسبة ١٠%

الجدول (٣)

يوضح توزيع عينة البحث حسب متغير العمر

العمر	العدد	%
٢٥- ٣٥	٦٨	٣٤.٠٠
٣٥- ٤٥	٦٢	٣١.٠٠
٤٦- ٥٥	٥٠	٢٥.٠٠
أكثر من ٥٥ سنة	٢٠	١٠.٠٠
الكلي	٢٠٠	١٠٠.٠٠

المصدر : من اعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS



الشكل (٥). يوضح النسب وتوزيعها حسب متغير العمر

٣. العنوان الوظيفي:

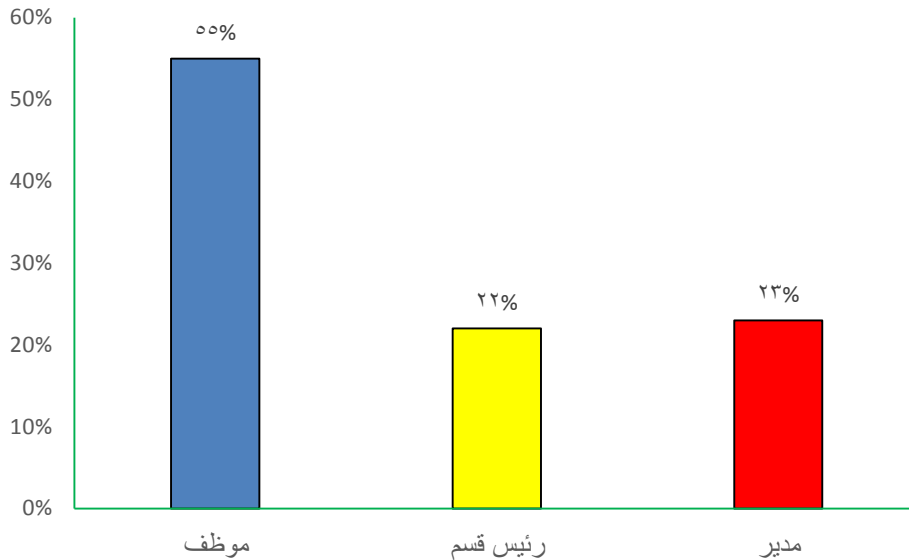
من الجدول (٤) والشكل (٦) يتبين ان فئة الموظفين هي الفئة الأكثر مشاركة في الاستبيان بنسبة ٥٥% تلتها نسبة المدراء ٢٣% ثم فئة رؤساء الأقسام بنسبة ٢٢%.

الجدول (٤)

يوضح توزيع عينة البحث حسب متغير العنوان الوظيفي

العنوان الوظيفي	العدد	%
موظف	١١٠	٥٥.٠٠%
رئيس قسم	٤٤	٢٢.٠٠%
مدير	٤٦	٢٣.٠٠%
الكلي	٢٠٠	١٠٠%

المصدر : من اعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS



الشكل (٦). يوضح النسب وتوزيعها حسب العنوان الوظيفي

٤. سنوات الخدمة:

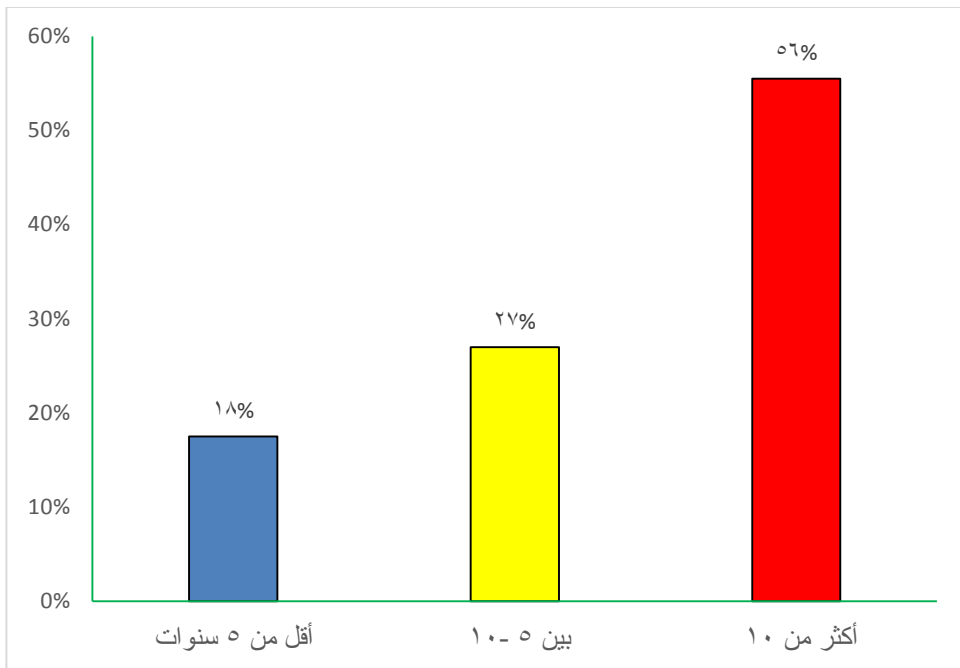
يتبين من الجدول (٥) والشكل (٧) يتبين ان نسبة الافراد عينة البحث الأعلى كانت للفئة التي كان افرادها لديهم سنوات خبرة اكثر من ١٠ سنوات بنسبة ٥٥.٥% ، وأقل نسبة كانت ١٧.٥٠% لمن يمتلكون اقل من ٥ سنوات خدمة ، وجاءت نسبة الافراد ممن يمتلكون خدمة تراوحت بين ١٠-٥ سنوات (٢٧.٠٠%).

الجدول (٥)

يوضح توزيع عينة البحث حسب متغير سنوات الخدمة

سنوات الخدمة	العدد	%
أقل من ٥ سنوات	٣٥	١٧.٥٠%
بين ٥ - ١٠	٥٤	٢٧.٠٠%
أكثر من ١٠	١١١	٥٥.٥٠%
الكلي	٢٠٠	١٠٠%

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS



الشكل (٧). يوضح النسب وتوزيعها حسب متغير سنوات الخدمة

٥. التحصيل الدراسي:

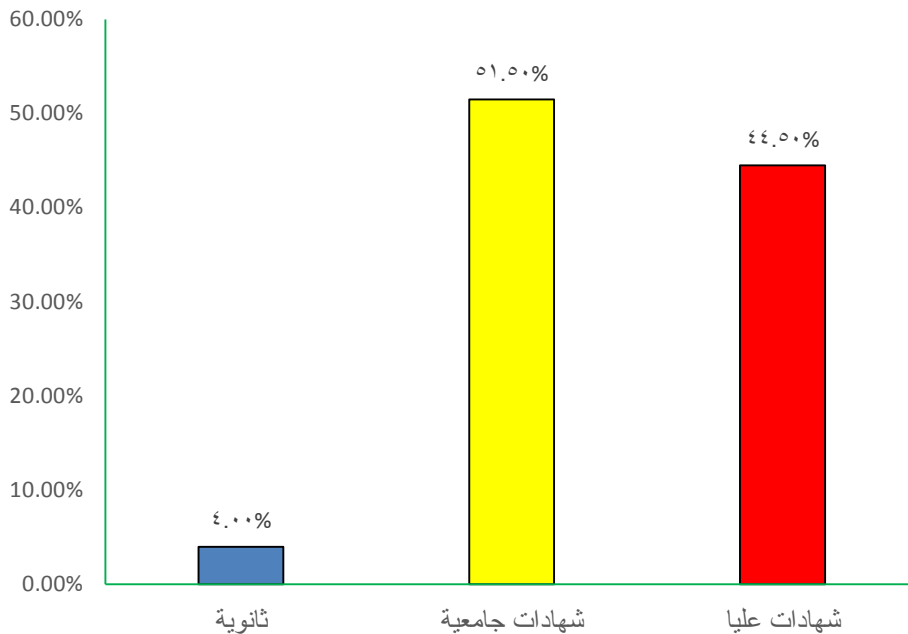
مثل الافراد الحاصلين على الشهادات الجامعية اعلى الفئات نسبة ٥١.٥٠% ، تلتها نسبة الافراد الحاملين للشهادات العليا ٤٤.٥٠% بينما قدرت نسبة الافراد من ذوي التحصيل الدراسي الثانوي بـ ٤% فقط كما موضح بالجدول (٦) والشكل (٨).

الجدول (٦)

يوضح توزيع عينة البحث حسب متغير التحصيل الدراسي

التحصيل الدراسي	العدد	%
ثانوية	٨	٤.٠٠%
شهادات جامعية	١٠٣	٥١.٥٠%
شهادات عليا	٨٩	٤٤.٥٠%
الكلي	٢٠٠	١٠٠%

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS



الشكل (٨). يوضح النسب وتوزيعها حسب متغير التحصيل الدراسي

اختبار أداة الدراسة

١- الصدق الظاهري:

الصدق الظاهري هو يعبر عنه بأنه المظهر العام للاختبار أو الاستبيان من حيث طريقة صياغة الفقرة ومدى وضوحها، وكذلك ومدى ملائمة كل فقرة لمحورها، ومدى ملائمة الاختبار للغرض الذي صممت من أجله، تم عرض فقرات الاستبانة الحالية على لجنة من المحكمين من ذوي الاختصاص لغرض اختبار الصدق الظاهري للاستبانة كما تم تعديل الفقرات بناء على توجيهات المحكمين لتظهر بصورتها النهائية والتي تم عرضها على أفراد العينة المبحوثة.

٢- معامل الثبات الاستبانة:

يعرف بأنه الاستقرار للمقياس (وهذا يعني الحصول على ذات النتائج عند إعادة الاستبيان على العينة ذاتها، وتم ذلك بواسطة اختبار الفا كرونباخ، يظهر من الجدول (٨) أن قيم معامل الفا كرونباخ للاستبانة .٠.٧٩٧

الجدول (٨)

يوضح قيمة ألفا كرونباخ بالنسبة لجميع فقرات الدراسة

معامل الثبات	
٠.٧٩٧	فقرات الاستبانة

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS

الوصف الاحصائي لمتغيرات وابعاد الدراسة

الجدول (٩)

يوضح المتوسطات والانحرافات القياسية لفقرات ابعاد الدراسة

كفاءة الأداء			تدقيق المدخلات الداخلية			الفساد الإداري والمالي		
الفقرات	المتوسط	الانحراف القياسي	الفقرات	المتوسط	الانحراف القياسي	الفقرات	المتوسط	الانحراف القياسي
X١	٣.٨٥	٠.٧٣٧	X٩	٤.٠٧	٠.٦٤٦	X١٧	٣.٤٥	١.١٩٤
X٢	٤.١٤	٠.٨١٢	X١٠	٤.٢١	٠.٦٦٧	X١٨	٤.٠١	٠.٧٨٣
X٣	٣.٩٩	٠.٨٥٣	X١١	٤.٠١	٠.٦٩٨	X١٩	٤.٣٢	٠.٥٩
X٤	٣.٧٤	١.٠٦٢	X١٢	٤	٠.٨٠٢	X٢٠	٣.٧٦	٠.٩٩٩
الإجمالي	٣.٩٢٦	٠.٦٥٣	الإجمالي	٤.٠٧	٠.٤٤٧	X٢١	٤.٢٤	٠.٦٥
برامج التدقيق			تدقيق المدخلات الخارجية			X٢٢	٣.٩٩	٠.٦٨٧
الفقرات	المتوسط	الانحراف القياسي	الفقرات	المتوسط	الانحراف القياسي	X٢٣	٤.١١	٠.٥٦٥
X٥	٣.٨٥	٠.٧٨٤	X١٣	٣.٩٦	٠.٦٢٥	X٢٤	٤.١١	٠.٧٣٣
X٦	٣.٩٩	٠.٦٣	X١٤	٤.٢٩	٠.٦٤٧	X٢٥	٣.٧٩	٠.٨٩٦
X٧	٤.٠١	٠.٥٨	X١٥	٤.١٥	٠.٦٠٨	X٢٦	٣.٧	٠.٩٠٩
X٨	٣.٩٩	٠.٧٠٩	X١٦	٤.٠٦	٠.٦٨١	الإجمالي	٣.٩٥	٠.٤١٥
الإجمالي	٣.٩٥٦	٠.٤٨	الإجمالي	٤.١١٤	٠.٤٠٦			

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS

تشير النتائج في الجدول (٩) الى ما يلي:

ان المعدل العام لبعيد كفاءة الأداء بلغ ٣.٩٣ بانحراف قياسي ٠.٨٥، ونالت الفقرة (X٢) والتي تنص على (تحرص الشركات الخاصة على استقطاب الأشخاص ذوي الكفاءة والمهارة العالية) على الاسهام الاكبر في المتوسط العام للبعد بمتوسط (٤.١٤) وانحراف قياسي (٠.٨١٢)، في حين ان أقل متوسط لفقرة شاركت في المتوسط العام للبعد كانت الفقرة (X١) والتي تنص (يوجد في شركات القطاع الخاص معايير للأداء يمكن على أساسها قياس الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة) بمتوسط (٣.٨٥) وانحراف قياسي (٠.٧٣٧)، مما سبق يمكن القول بأن الشركات الخاصة تهتم بالافراد ذوي الكفاءة في تنفيذ المهام لانجازها بدقة وكفاءة عاليين.

ان المعدل العام لبعده برامج التدقيق بلغ ٣.٥٩٦ بانحراف قياسي ٠.٤٨، إذ كانت الفقرة (X٧) والتي تنص على (إجراء فريق التدقيق المشاورات الأولية مع أصحاب المصالح للحصول على المعلومات والمدخلات) على المتوسط الأعلى المساهم في المتوسط العام للبعد بمتوسط (٤.٠١) وانحراف قياسي (٠.٥٨٠)، في حين أن أقل متوسط لفقرة شاركت في المتوسط العام للبعد كانت الفقرة (X٥) والتي تنص (تشكل شركات القطاع الخاص فرق خاصة بالتدقيق لوضع وتنفيذ برامج التدقيق) بمتوسط (٣.٨٥) وانحراف قياسي (٠.٧٨٤)، مما سبق يمكن القول بأن الشركات الخاصة تهتم ببرامج التدقيق لانجاز العمل وفق المعايير الصحيحة.

ان المعدل العام لبعده تدقيق المدخلات الداخلية بلغ ٤.٠٧ بانحراف قياسي ٠.٤٤٧، حازت الفقرة (X١٠) والتي تنص على (تطبيق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي هي الحل الأمثل لتحسين واقع الممارسة المهنية) على المتوسط الأعلى المساهم في المتوسط العام للبعد بمتوسط (٤.٢١) وانحراف قياسي (٠.٦٦٠)، في حين أن أقل متوسط لفقرة شاركت في المتوسط العام للبعد كانت الفقرة (X١٢) والتي تنص (وجود قصور في نظام التدقيق الداخلي في شركات القطاع الخاص يحول دون تحقيق الأهداف المنشودة) بمتوسط (٤.٠٠) وانحراف قياسي (٠.٨٠٢)، مما سبق يمكن القول بأن الشركات الخاصة تهتم بأعمال التدقيق على جميع المدخلات الداخلية لنظم الشركات وبكل فاعلية وكفاءة.

ان المعدل العام لبعده تدقيق المدخلات الخارجية بلغ ٤.١١٤ بانحراف قياسي ٠.٤٠٦، حازت الفقرة (X١٤) والتي تنص على (تقليل فرص الأخطاء والغش عن طريق زيارات المدقق المفاجئة للشركة وتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية المستخدمة لديها) على المتوسط الأعلى المساهم في المتوسط العام للبعد بمتوسط (٤.٢٩) وانحراف قياسي (٠.٦٤٧)، في حين أن أقل متوسط لفقرة شاركت في المتوسط العام للبعد كانت الفقرة (X١٣) والتي تنص (إبداء رأي فني محايد يستند إلى أدلة وقرائن عن مدى مطابقة القوائم المالية التي تعدها إدارة المنظمة لما هو مقيد بالسجلات) بمتوسط (٣.٩٦) وانحراف قياسي (٠.٦٢٥)، مما سبق يمكن القول بأن الشركات الخاصة تهتم بأعمال التدقيق على جميع المدخلات الخارجية لنظم الشركات وبكل فاعلية وكفاءة.

ان المعدل العام لمتغير الفساد الإداري والمالي بلغ ٣.٩٥ بانحراف قياسي ٠.٤١٥، حازت الفقرة (X١٩) والتي تنص على (تتطلب استراتيجية مكافحة الفساد الإداري والمالي تطبيق أنظمة وقوانين محاسبة صارمة) على المتوسط الأعلى المساهم في المتوسط العام للبعد بمتوسط (٤.٣٢) وانحراف قياسي (٠.٥٩٠)، في حين أن أقل متوسط لفقرة شاركت في المتوسط العام للبعد كانت الفقرة (X١٧) والتي تنص (ملاحظة وجود مظاهر الفساد كالرشوة والمحسوبية والتزوير والغش في شركات القطاع الخاص) بمتوسط (٣.٤٥) وانحراف قياسي (١.١٩٤)، مما سبق يمكن القول بأن الشركات تعمل على كشف الفساد الإداري فيها والمدققين يعملون بكفاءة على كشف التجاوزات والمخالفات وكافة أنواع الفساد.

اختبار الفرضيات

١. الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على (لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لاستخدام الأساليب الحديثة في التدقيق الداخلي والخارجي دور في مكافحة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات القطاع الخاص في أربيل).

للإجابة على هذه لفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها تم تحليل البيانات بوساطة الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي والموضحة بالجدول (٢١)، والذي أظهر وجود دلالة إحصائية لاستخدام الأساليب الحديثة في التدقيق الداخلي والخارجي في مكافحة الفساد الإداري

والمالي إذ كانت قيمة F المحسوبة ١٧.١٠٥ أكبر من F الجدولية . كذلك يمكن ملاحظة أن قيمة معامل التحديد R^2 قدرت بـ ٠.٠٨ وهذا أن ما نسبته ٨% من التغيرات الحاصلة في مكافحة الفساد الإداري والمالي يمكن تفسيرها بالتغير في الأساليب الحديثة في التدقيق الداخلي والخارجي. كما قدرت قيمة $Beta$ بـ ٠.٢٨٢ والذي يعني أن أية زيادة في استخدام الأساليب الحديثة في التدقيق الداخلي والخارجي تؤدي إلى تغير في مكافحة الفساد الإداري والمالي بنسبة ٢٨.٢%. بناء على ما سبق ترفض هذه الفرضية وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود أثر ذا دلالة إحصائية لاستخدام الأساليب الحديثة في التدقيق الداخلي والخارجي دور في مكافحة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات القطاع الخاص في أربيل.

جدول (٢١)

علاقة الأثر لاستخدام الأساليب الحديثة في التدقيق الداخلي والخارجي دور في مكافحة الفساد الإداري والمالي

مكافحة الفساد الإداري والمالي			المتغير التابع
R^2	Beta	F	المتغير المستقل
٠.٠٨٠	٠.٢٨٢	١٧.١٠٥	أجمالي الأساليب الحديثة في التدقيق الداخلي والخارجي

قيمة F الجدولية = ٣.٨٤ (درجات الحرية ١٩٨ عند مستوى احتمال ٥%).
الفرضية الفرعية الأولى والمنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص (لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لكفاءة الأداء في التدقيق الداخلي والخارجي في مكافحة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات القطاع الخاص في أربيل).

يظهر الجدول (٢٢) وجود أثر ذا دلالة إحصائية (أ) ($0.05 >$) لبعد لكفاءة الأداء في مكافحة الفساد، إذ كانت قيمة F المحسوبة (٤.٢٧٩) أكبر من الجدولية. وان قيمة لمعامل التحديد (R^2) كانت ٠.٠٢١ وهذا يعني أن ما نسبته ٢.١٠% من التغير الحاصل في مبادئ مكافحة الفساد الإداري والمالي يمكن تفسيرها بدلالة التغير ببعد كفاءة الأداء في النموذج وأن ٩٧.٩٠% فتعود إلى متغيرات أخرى غير داخلة في النموذج الحالي، أما بالنسبة لقيمة الأثر $Beta$ فقدرت بـ ٠.١٤٥ وهذا يعني أن أي زيادة في هذا كفاءة الأداء تؤدي إلى تغيير في مكافحة الفساد الإداري والمالي بمقدار ١٤.٥%، بناء على ما تقدم ترفض هذه الفرضية وتقبل الفرضية البديلة والتي تعني بوجود أثر إحصائي الدلالة على أن لكفاءة الأداء في التدقيق الداخلي والخارجي دور في مكافحة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات القطاع الخاص في أربيل.

جدول (٢٢)

يوضح علاقة الأثر لكفاءة الأداء في مكافحة الفساد الإداري والمالي

مكافحة الفساد الإداري والمالي			المتغير التابع
R^2	Beta	F	المتغير المستقل
٠.٠٢١	٠.١٤٥	٤.٢٧٩	بعد كفاءة الأداء

قيمة F الجدولية = ٣.٨٤ (درجات الحرية ١٩٨ عند مستوى احتمال ٥%).

الفرضية الفرعية الثانية والمنبثقة من الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على (لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لبرامج التدقيق في التدقيق الداخلي والخارجي في مكافحة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات القطاع الخاص في أربيل).

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي في الجدول (٢٣) وجود أثر معنوي ذا دلالة إحصائية ($\alpha > 0.05$) لبعد برامج التدقيق الداخلي والخارجي في مكافحة الفساد الإداري والمالي، إذ كانت قيمة F المحسوبة (٢٧.٤٤٧) أكبر من الجدولية. وقدرت قيمة معامل التحديد (R^2) بـ ٠.١٢٢ أي أن ما نسبته ١٢.٢% من التغير الحاصل في مكافحة الفساد الإداري والمالي يمكن تفسيرها بدلالة التغير في بعد برامج التدقيق الداخلي والخارجي وان ٩٧.٨% تعود إلى متغيرات أخرى غير داخلة في النموذج الحالي، أما بالنسبة لقيمة الأثر $Beta$ فكانت فقدرت بـ ٠.٣٤٩ وهذا يعني أن أي زيادة في برامج التدقيق الداخلي والخارجي تتسبب في تغيير في مكافحة الفساد الإداري والمالي بمقدار ٣٤.٩%. بناء على ما تم ذكره ترفض هذه الفرضية وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لبرامج التدقيق في التدقيق الداخلي والخارجي في مكافحة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات القطاع الخاص في أربيل.

جدول (٢٣)

يوضح علاقة الأثر لبرامج التدقيق الداخلي والخارجي في مكافحة الفساد الإداري والمالي

مكافحة الفساد الإداري والمالي			المتغير التابع
R^2	Beta	F	المتغير المستقل
٠.١٢٢	٠.٣٤٩	٢٧.٤٤٧	بعد برامج التدقيق الداخلي والخارجي

قيمة F الجدولية = ٣.٨٤ (درجات الحرية ١٩٨ عند مستوى احتمال ٥%).

الفرضية الفرعية الثالثة والمنبثقة من الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على (لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لبعد تدقيق المدخلات الداخلية في التدقيق الداخلي والخارجي دور في مكافحة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات القطاع الخاص في أربيل).

أظهرت النتائج في الجدول (٢٤) وجود أثر معنوي ذا دلالة إحصائية ($\alpha > 0.05$) لبعد تدقيق المدخلات الداخلية في التدقيق الداخلي والخارجي في مكافحة الفساد الإداري والمالي، إذ كانت قيمة F المحسوبة (٦.٥٠٨) أكبر من الجدولية. كما وصلت قيمة معامل التحديد (R^2) إلى ٠.٠٣٢ أي أن ما نسبته ٣.٢% من التغير الحاصل في مكافحة الفساد الإداري والمالي يمكن تفسيرها بدلالة التغير في بعد تدقيق المدخلات الداخلية في التدقيق الداخلي والخارجي وان ٩٦.٨% تعود إلى متغيرات أخرى غير داخلة في النموذج الحالي، بلغت قيمة الأثر $Beta$ ٠.١٧٨ وهذا يعني أن أي زيادة في بعد تدقيق المدخلات الداخلية في التدقيق الداخلي والخارجي تؤدي إلى التغيير في مكافحة الفساد الإداري والمالي بمقدار ١٧.٨%. عليه ترفض هذه الفرضية وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه يوجد أثر إحصائي لبعد لتدقيق المدخلات الداخلية في التدقيق الداخلي والخارجي دور في مكافحة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات القطاع الخاص في أربيل.

جدول (٢٤)

يوضح علاقة الأثر بعد تدقيق المدخلات الداخلية في التدقيق الداخلي والخارجي في مكافحة الفساد الإداري والمالي

مكافحة الفساد الإداري والمالي			المتغير التابع
R ^٢	Beta	F	المتغير المستقل
٠.٠٣٢	٠.١٧٨	٦.٥٠٨	بعد تدقيق المدخلات الداخلية في التدقيق الداخلي والخارجي

قيمة F الجدولية = ٣.٨٤ (درجات الحرية ١٩٨ عند مستوى احتمال ٥%).

الفرضية الفرعية الرابعة والمنبثقة من الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على (لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لبعء لتدقيق المدخلات الخارجية في التدقيق الداخلي والخارجي دور في مكافحة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات القطاع الخاص في أربيل).

من النتائج الجدول (٢٥) يمكن ملاحظة وجود أثر معنوي ذا دلالة إحصائية (أ > ٠.٠٥) لبعء لتدقيق المدخلات الخارجية في التدقيق الداخلي والخارجي في مكافحة الفساد الإداري والمالي، إذ كانت قيمة F المحسوبة (٤٤.٤١٥) أكبر من الجدولية. وكانت قيمة معامل التحديد (R^٢) ٠.١٨٣ أي ما يقارب ١٨.٣٠ % من التغير الحاصل في مكافحة الفساد الإداري والمالي يمكن تفسيرها بدلالة التغير في لبعء لتدقيق المدخلات الخارجية في التدقيق الداخلي والخارجي وان ٨١.٧٠ % تعود الى متغيرات أخرى غير داخلية في النموذج الحالي، بلغت قيمة الأثر Beta ٠.١٨٣ وهذا يعني أن أي زيادة في لبعء لتدقيق المدخلات الخارجية في التدقيق الداخلي والخارجي تؤدي الى التغير في مكافحة الفساد الإداري والمالي بمقدار ١٨.٣ %. عليه ترفض هذه الفرضية وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لبعء تدقيق المدخلات الخارجية في التدقيق الداخلي والخارجي دور في مكافحة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات القطاع الخاص في أربيل.

جدول (٢٥)

يوضح علاقة الأثر لبعء لتدقيق المدخلات الخارجية في التدقيق الداخلي والخارجي في مكافحة الفساد الإداري والمالي

مكافحة الفساد الإداري والمالي			المتغير التابع
R ^٢	Beta	F	المتغير المستقل
٠.١٨٣	٠.٤٢٨	٤٤.٤١٥	بعد لتدقيق المدخلات الخارجية في التدقيق الداخلي والخارجي

قيمة F الجدولية = ٣.٨٤ (درجات الحرية ١٩٨ عند مستوى احتمال ٥%).

نتائج الدراسة

١. يتضح من قيم المتوسطات المتعلقة بإجابات بعد كفاءة الأداء أن الشركات تهتم بذوي الكفاءات والقدرات وإنجاز الأعمال بكل كفاءة ومهارة ودقة.
٢. يتضح من قيم المتوسطات المتعلقة بإجابات بعد برامج التدقيق أن أعمال التدقيق تتم وفق برامج معيارية صحيحة.
٣. يتضح من قيم المتوسطات المتعلقة بإجابات بعد تدقيق المدخلات الداخلية أن أعمال التدقيق تتم على جميع المدخلات الداخلية لنظم الشركات وبكل فاعلية وكفاءة.
٤. يتضح من قيم المتوسطات المتعلقة بإجابات بعد تدقيق المدخلات الخارجية أن أعمال التدقيق تتم على جميع المدخلات الخارجية لنظم الشركات وبكل فاعلية وكفاءة.
٥. يتضح من قيم المتوسطات المتعلقة بإجابات متغير الفساد المالي والإداري أن الشركات تعمل على كشف الفساد المالي والإداري فيها والمدققين يعملون بكفاءة على كشف التجاوزات والمخالفات وكافة أنواع الفساد.
٦. يوجد أثر إحصائي الدلالة على أن لكفاءة الأداء في التدقيق الداخلي والخارجي دور في مكافحة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات القطاع في أربيل.
٧. يوجد أثر إحصائي الدلالة على أن لبرامج التدقيق في التدقيق الداخلي والخارجي دور في مكافحة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات القطاع في أربيل.
٨. يوجد أثر إحصائي الدلالة على أن لتدقيق المدخلات الداخلية في التدقيق الداخلي والخارجي دور في مكافحة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات القطاع الخاص في أربيل.
٩. يوجد أثر إحصائي الدلالة على أن لتدقيق المدخلات الخارجية في التدقيق الداخلي والخارجي دور في مكافحة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات القطاع الخاص في أربيل.
١٠. يوجد أثر إحصائي الدلالة على أن لاستخدام الأساليب الحديثة في التدقيق الداخلي والخارجي دور في مكافحة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات القطاع الخاص في أربيل.

التوصيات

١. العمل على توفير مقاييس ومعايير عالمية خاصة بأداء المدققين الداخليين وربطها بشكل أكبر مع القدرة على كشف وتحديد ومكافحة الفساد المالي والإداري في المؤسسة.
٢. أهمية استقطاب المدققين الداخليين والخارجيين ذوي الخبرة والكفاءة والذين يكونون قادرين على ربط نتائج تدقيقهم في الكشف عن الفساد المالي والإداري في المؤسسة.
٣. ضرورة تدريب المدققين والعمل على رفع مستوى أدائهم وتأهيلهم للربط بين النتائج المتوصل إليها وسير العمليات في المؤسسة وتحديد أماكن الفساد فيها.
٤. التأكيد على أن تقوم إدارة المؤسسة باختيار مدققين ماهرين قادرين على صياغة برنامج تدقيق شامل ودقيق وصارم للكشف عن أي نمط من أنماط الفساد داخل أقسام المؤسسة.
٥. ضرورة أن يطلع على برنامج التدقيق جميع المدققين الداخليين والخارجيين والإدارة ليكون العمل بشكل متسلسل ومتناغم من أجل الوصول إلى الأهداف المطلوب تحقيقها من برنامج التدقيق.
٦. أهمية التزام المدققين بشكل كامل في التأكد من صحة المعلومات الداخلية والبيانات المحاسبية المتعلقة بالمؤسسة والموجودة في الدفاتر المحاسبية ومقدار ملاءمتها في الكشف عن الفساد المالي والإداري في المؤسسة.

٧. ضرورة أن تتحقق الإدارة من وجود أي قصور في أنظمة التدقيق فيها سواء الداخلي أو الخارجي، حيث كلما كان المدققين ذوي كفاءات ومهارات وجديرين كلما كان الكشف ومكافحة الفساد بكافة أنواعه أفضل.

٨. ضرورة متابعة عمل المدققين والتأكد من أن عملهم بعيد عن أي تحيز أو لا مبالاة والتأكيد على الشفافية في أعمالهم ونتائجهم لتكون ذات فعالية أكبر في الكشف عن أي فساد في المؤسسة.

٩. قيام الإدارة بجولات على كافة الأقسام والعمل على إجراء تحقيقات ومحادثات مع كافة العاملين ورؤساء الأقسام للتأكد من وجود أي مظاهر تدل على الفساد.

١٠. أهمية سن تشريعات وقوانين صارمة في المؤسسة لمعاقبة أي وجه من أوجه الفساد.

المراجع

خضر، شيراز، (٢٠٢٢)، معايير التدقيق الداخلي، فريق دار الاكاديمية للطباعة والنشر والتوزيع: ٨.
مالطي سناء، (٢٠٢٠)، جودة التدقيق الخارجي وآليات حوكمة المؤسسات: دراسة ميدانية في السياق الجزائري، جامعة الجيلالي الياصب، ص: ٦٢.

